

Distr.: General
22 October 2009
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد

أولاً - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٣٣ (١٩٩٩) الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أطلعته بانتظام على المستجدات وأن أقدم تقريراً عن التطورات التي تشهدها غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو. وطلب إليّ المجلس لاحقاً، في الفقرة ١٤ من قراره ١٨٧٦ (٢٠٠٩)، أن أقدم تقريراً خطياً كل أربعة أشهر عن التقدم المحرز في مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، على أن يُقدّم التقرير الأول بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. ويغطي التقرير التطورات التي استحدثت منذ تقرير الأخير (S/2009/302) المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، مع التركيز بشكل خاص على التوتر الذي أعقب الانتخابات السياسية في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ وكذلك الانتخابات الرئاسية في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٩ والجمولة الثانية من الانتخابات في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

ثانياً - التطورات السياسية

٢ - سادت الفترة المشمولة بالتقرير حالة من التوتر الذي أعقب اغتيال المرشح الرئاسي ووزير الإدارة الإقليمية السابق السيد باسيرو دابو، ووزير الدفاع السابق السيد هيلدر بروينسا، في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، عشية انطلاق الحملة الانتخابية رسمياً. ومرت بسلام ودون حوادث كبرى الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٢٨ حزيران/يونيه، والتي أعقبتهما جولة ثانية بين المرشحين الرئيسيين في ٢٦ تموز/يوليه. وفي الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، فاز السيد مالام باكاي ساهما، مرشح الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا والرأس الأخضر على الرئيس السابق محمد يالا، مرشح حزب التجديد الاجتماعي المعارض.



وأعرب الرئيس سانها، في خطاب التنصيب الذي ألقاه في ٨ أيلول/سبتمبر، عن رغبته في فتح صفحة جديدة في الحياة السياسية للبلد، تقوم على الحوار والاستقرار والعدالة الاجتماعية، وتُحترم في ظلها سيادة القانون وقدس الحياة البشرية إلى أقصى حد. وتعهد بأن يكون السلام والاستقرار القائمان على المصالحة الركن الأساسي لرئاسته. وأعلن أيضا أن الجهود ستبذل لتسليط مزيد من الضوء على عمليتي الاغتيال اللتين حصلتا في آذار/مارس ٢٠٠٩ من أجل وضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب في هذا البلد. وكان رؤساء بوركينافاسو والرأس الأخضر والسنغال وغامبيا ونيجيريا من بين الشخصيات التي حضرت الحفل.

٣ - وقد مثّلي في حفل التنصيب الأمين العام المساعد للشؤون السياسية هايلي منكريوس. وأجرى السيد منكريوس خلال زيارته مشاورات مكثفة مع الرئيس سانها ورئيس الوزراء كارلوس غوميز جونيور وغيرهما من أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني ومع فريق الأمم المتحدة القطري وشركاء آخرين على الصعيد الدولي بشأن تقديم الدعم الدولي للجهود الوطنية الرامية إلى كفالة الاستقرار السياسي وتوطيد دعائم السلام وتنفيذ الإصلاحات في مجال الإدارة العامة وفي القطاع الأمني واستكمال التحقيقات الوطنية في الاغتيالات السياسية التي حصلت في آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠٠٩. وشملت هذه المشاورات أيضا مناقشات بشأن إنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو في كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٠.

٤ - وبعد حفل التنصيب، استأنف رايونديو بيريرا، الذي كان قد شغل منصب الرئيس المؤقت عقب اغتيال الرئيس جواو برناردو فييرا في آذار/مارس ٢٠٠٩، ولايته بصفته رئيس الجمعية الوطنية. وتستعد الجمعية الآن لعقد مؤتمر وطني حول موضوع "التراعات في غينيا بيساو: أسبابها وسبل منع نشوبها وتسويتها ونتائجها". ومن المتوخى أن تُعقد سلسلة من المؤتمرات الإقليمية ثم تتوج بعقد مؤتمر وطني لتحديد أسباب التراعات في غينيا - بيساو والتناقضات بين الدولة والمؤسسات غير الحكومية وتحديد الآليات والاستراتيجيات الرامية إلى منع نشوب التراعات. وسوف يشمل هذا المؤتمر مشاركين من منظمات المجتمع المدني وقطاعي العدالة والأمن وقدامى المحاربين والمنظمات الدينية والنساء والشباب ووسائل الإعلام.

٥ - كما استأنف برنامج الحوار القائم على المشاركة الذي يشرف عليه المعهد الوطني للدراسات والبحوث بالشراكة مع منظمة السلام الدولية (Interpeace) وبدأت أيضا منظمة صوت السلام (Voz di Paz) أنشطتها في مجال التحقق على الصعيد الإقليمي من نتائج المشاورات التي أجرتها على مستوى القاعدة الشعبية على مدى ١٠ أشهر في عام ٢٠٠٨.

ومن المرجح أن تتوج هذه العملية بعقد مؤتمر وطني في بيساو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وتعمل منظمة صوت السلام مع الجمعية الوطنية للبحث في إمكانية التعاون بين الهيئتين والتآزر بين المبادرتين.

ثالثاً - الانتخابات

٦ - من أصل ١٣ مرشحاً، لم يشارك في الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٢٨ حزيران/يونيه سوى ١١ مرشحاً. وانسحب من السباق الرئاسي لدواعٍ أمنية بيدرو إنفادا، وهو محام تربطه صلة برئيس أركان البحرية السابق بوبو نا تشوتو، الذي كان قد اهتم بمحاولة انقلابية في آب/أغسطس ٢٠٠٨. وكانت فترة الحملة الانتخابية سلمية بوجه عام، على الرغم مما لوحظ من تصعيد في الهجمات السلبية خلال الأيام الأخيرة من الحملة الانتخابية. وعلى الرغم من المخاوف والتوترات التي ولدتها الاغتيالات الأخيرة التي استهدفت شخصيات رفيعة المستوى، جرت الانتخابات بشكل منظم وسلمي. ولم يُطعن في النتائج، كما اعتبرها المراقبون الدوليون حرة ونزيهة وشفافة. وخلال الجولة الأولى من الاقتراع، حصل السيد سافا على نسبة ٣٩,٥٩ في المائة من الأصوات، والسيد يالا على نسبة ٢٩,٤٢ في المائة، وجاء في المرتبة الثالثة الرئيس الانتقالي السابق، هنريك بيريرا روزا (مستقل)، بحصوله على نسبة ٢٤,١٩ في المائة من الأصوات. وبلغ معدل الامتناع عن التصويت ٤٠ في المائة، مسجلاً أعلى مستوى له منذ انتخابات عام ١٩٩٤ التي شاركت فيها أحزاب متعددة. ونظراً لعدم حصول أي من المرشحين على نسبة ٥٠ في المائة زائدة صوتاً واحداً من الأصوات، أُجريت جولة انتخابية ثانية في ٢٦ تموز/يوليه بين المرشحين اللذين حلا في المرتبتين الأولى والثانية. وجرت الحملة الانتخابية للجولة الثانية أيضاً بطريقة سلمية. وكانت حملات تثقيف الناخبين والتثقيف المدني التي جرت قبل الجولة الثانية تركز أكثر على تقليل نسبة الامتناع عن التصويت. وفاز السيد سافا بنسبة ٦٣,٣١ في المائة من الأصوات، مقابل ٣٦,٦٩ في المائة للسيد يالا. وبقيت نسبة الامتناع عن التصويت مرتفعة إذ بلغت ٣٩ في المائة. واعترف السيد يالا بالهزيمة بعد وقت قصير من إعلان النتائج الأولية في ٢٩ تموز/يوليه، الأمر الذي أدى، بشكل كبير، إلى انحسار المخاوف من رد فعل عنيف من جانب أنصاره.

٧ - ودعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكومة في التخطيط وتعبئة الموارد وتنسيق الدعم المقدم من المانحين للانتخابات. وسمحت التبرعات التي وردت في عام ٢٠٠٨ من أجل دعم الدورة الانتخابية وتعزيز القدرات الوطنية في مجال إدارة العمليات الانتخابية ببدء عملية التخطيط في مطلع آذار/مارس ٢٠٠٩. وتمثلت إحدى أهم التجديدات في إشراك منظمات

المجتمع المدني، جنباً إلى جنب مع اللجنة الانتخابية الوطنية، في وضع تصور لأنشطة التثقيف المدني وتخطيطها وتنفيذها. وفي ٥ و ٦ أيار/مايو، قامت اللجنة الانتخابية الوطنية، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتنظيم اجتماع وطني لوضع استراتيجية لحملة التثقيف المدني، نتج عنها إنشاء فريق تنسيق بين منظمات المجتمع المدني العاملة مع الفريق المشترك بين اللجنة الانتخابية الوطنية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ووُضعت ميزانية قدرها ٩,٤ ملايين دولار وجدول زمني للأنشطة بالاشتراك مع اللجنة الانتخابية الوطنية وعُرضت على المجتمع الدولي للحصول على الدعم. وإضافة إلى تقديم الأموال قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحشد وتوجيه التبرعات من المفوضية الأوروبية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وأنغولا، وإسبانيا، وألمانيا، والبرازيل، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وقدمت البرتغال مباشرة إلى اللجنة الانتخابية الوطنية مواد انتخابية، ودعمت نيجيريا أمن الانتخابات.

٨ - وبناء على طلب اللجنة الانتخابية الوطنية، قام مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو بتنسيق أنشطة المراقبين الدوليين للانتخابات، بمساعدة تقنية من حكومة كندا. وسجل المكتب مائة وأحد عشر مراقباً دولياً في الجولة الأولى، و ١٠٦ في الجولة الثانية. وقام المكتب أيضاً بتنسيق أنشطة البعثات الإقليمية لمراقبة الانتخابات، بما في ذلك البعثات الموفدة من الاتحاد الأفريقي، وتجمع الساحل والصحراء، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. كما قامت آيسلندا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ومنظمات غير حكومية، بينها التجمع الأفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان والشبكة الدولية لمراقبي الانتخابات، بإيفاد بعثات في إطار جهود التنسيق التي يبذلها المكتب. ويسرّ المكتب عقد اجتماعات تنسيق بين مختلف البعثات وبعثات مراقبة الانتخابات من الاتحاد الأوروبي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، قبل حولتي الانتخابات وبعدهما، لتبادل المعلومات بشأن خطط النشر وأنشطة المراقبة. واستفادت المنظمات دون الإقليمية من قدر أكبر من الاستقلالية على الصعيد اللوجستي بالمقارنة مع الانتخابات السابقة.

٩ - وشارك اثنان وعشرون ممثلاً ومدرباً حددتهم أفرقة إدارة الحملات الانتخابية للمرشحين البالغ عددهم ١١ مرشحاً وسبعة صحفيين في حلقة دراسية عن القانون الانتخابي ركزت بشكل خاص على عملية الاقتراع، ونظمتها مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، يومي ١٦ و ١٧ حزيران/يونيه، في إطار من الشراكة مع كلية القانون في بيساو. وأعقب هذه الحلقة الدراسية تنظيم دورة لتدريب المدربين، في ١٨ حزيران/يونيه، استهدفت الوكلاء الانتخابيين. وفي ١٥ حزيران/يونيه، نُظمت حلقة دراسية ثانية لـ ٣٠

ممثلاً للمرشحين في الجولة الثانية. وموّل المكتب أنشطة التثقيف المدني لمجموعتين من الشباب تهدف إلى تعزيز التسامح والتخفيف من حدة العنف في بيساو أثناء جولتي الانتخابات. ووضّع مشروع بتكلفة ١٠٠ ٢٠ دولار لدعم التغطية الإعلامية للانتخابات ونُفذ بدعم من فرنسا والمملكة المتحدة. وشمل المشروع تنظيم حلقة دراسية حضرها ٤٣ صحفياً والتبرع بمعدات وإعانات للإذاعات الرسمية والخاصة والمحلية. وتمت رعاية سبع صحف وخمس إذاعات وطنية و ١٧ إذاعة محلية ووكالتي أنباء ومحطة التلفزة الوطنية. وأنشئ فريق لمراقبة التغطية الإعلامية للانتخابات الرئاسية، شمل ممثلين من المجلس الوطني للتواصل الاجتماعي (Conselho Nacional de Comunicação Social)، ونقابة الصحفيين والفنيين العاملين في مجال التواصل الاجتماعي (SINJOTECS)، ورابطة غينيا - بيساو لحقوق الإنسان، ووحدة المعلومات التابعة للمكتب. ورأى الفريق أن وسائل الإعلام الحكومية والخاصة قد قدمت تغطية نزيهة للانتخابات رغم افتقارها إلى الموارد.

رابعاً - الجوانب العسكرية والأمنية

١٠ - تبدد مناخ التوتر الذي تبع اغتيالات ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ ببطء ليعود الوضع إلى حالته الطبيعية في البلاد. وحضر كل من الرئيس المؤقت بيريرا وقائد الأركان العامة المؤقت آنذاك، النقيب إندوتا، مؤتمر القمة العادي السادس والثلاثين لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي عقد في أبوجا، في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وحث البيان الصادر في ختام المؤتمر جميع أصحاب المصلحة في غينيا - بيساو، وبخاصة قوات الأمن، على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان مناخ سلمي موات لإجراء انتخابات حرة وشفافة ومقنعة. وأثنى البيان على قرار رئيس نيجيريا بتقديم مساعدة مالية قدرها ٣,٥ ملايين دولار تغطي مرتبات القوات المسلحة المتأخرة لمدة ثلاثة أشهر، وتزويدها بالمركبات ومعدات الاتصالات. وقد ساهم تسديد المرتبات المتأخرة في إيجاد الظروف اللازمة لاضطلاع العسكريين بتوفير الأمن خلال الانتخابات وتوحيهم دوراً محايداً. ووضعت وزارات الداخلية والدفاع والإدارة المحلية واللجنة الوطنية للانتخابات خطة أمنية للانتخابات شملت نشر ١٠٠٠ عنصر من قوات الدفاع و ٢ ٩٩٨ من عناصر الأمن في جميع أنحاء البلاد. وأصدرت قيادة الأركان العامة للقوات المسلحة بياناً في ١٤ تموز/يوليه، دعت فيه كلا المرشحين المتنافسين إلى الامتناع عن التحريض على الفوضى، والامتناع بصورة خاصة عن الإدلاء ببيانات تمس العسكريين أو قد تفضي إلى زعزعة صفوفهم. وقدمت ضمانات بأن العسكريين سيتولون الحفاظ على الأمن خلال الانتخابات دون التمييز ضد أي مجموعة سياسية أو دينية أو إثنية معينة. وأصدر الرئيس سانها، بعد انتخابه، مرسوماً في

٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ أكد فيه تعيين نقيب البحرية زامورا إندوتا قائدا للأركان العامة للقوات المسلحة.

١١ - وفي ١٣ تموز/يوليه، أفادت وسائل الإعلام عن حوادث يزعم ارتباطها بتهريب المخدرات على طول الحدود بين غينيا - بيساو وجارتها غينيا. ومن ثم، رفعت سلطات غينيا - بيساو مستوى التأهب الأمني على الحدود. وشدد بيان صادر عن القوات المسلحة على أن القوات لم تكن طرفا في أي من تلك الحوادث. وفي ٦ آب/أغسطس قام رئيس الوزراء، يصحبه وزير الدفاع والرئيس المؤقت للأركان العامة، بزيارة إلى جمهورية غينيا، لإجراء مناقشات مع نظيره بشأن القلق التي تثيره مسائل الحدود، وقدم ضمانات بالتزام حكومة غينيا - بيساو بالحفاظ على علاقات طيبة مع جيرانها. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، أعرب وزير الموارد الطبيعية، بالنيابة عن الحكومة، عن قلقه إزاء التطورات التي تشهدها الجارة غينيا، وأشار إلى أن الحكومة تعمل على وضع خطة احترازية للاستجابة، وبخاصة فيما يتعلق باحتمال تدفق الغينيين من طالي اللجوء إلى غينيا - بيساو. وأوضح رئيس الأركان العامة أن حرس الحدود في حالة تأهب، لكنه قدم ضمانات بأن بلده لا يتعرض لأي تهديد من الناحية العسكرية.

١٢ - وقامت بعثة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب شؤون نزع السلاح بزيارة إلى بيساو من ٧ إلى ١١ أيلول/سبتمبر للتباحث مع مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو والسلطات الوطنية بشأن احتمالات استئناف المشروع المتعلق بالأسلحة الصغيرة الذي كان قد عُلّق إثر اغتيال الرئيس فييرا. وقامت البعثة واللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة باستعراض خطة للأنشطة القصيرة والمتوسطة الأجل الرامية إلى بناء قدرة الحكومة على معالجة مسألة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك مشروع تجربي لجمع الأسلحة وتدميرها ينفذ بالتعاون مع برنامج الأسلحة الصغيرة التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، وتمويل من مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، نظمت اللجنة الوطنية حلقة عمل في بيساو للمصادقة على الدراسة الاستقصائية الوطنية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي أجراها المعهد الوطني للدراسات والأبحاث في عام ٢٠٠٨.

١٣ - وبدأ مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، بالتشارك مع إذاعة "سول مانسي"، مشروعاً مدته ستة أشهر يعمل على إذاعة برنامجين إذاعيين كل أسبوع، يستهدفان المستمعين من قوات الدفاع والأمن ويعالجان موضوعات تتعلق بحقوق الإنسان والسلام وإعادة هيكلة القوات المسلحة. ونظمت وحدة الشرطة المدنية التابعة لمكتب الأمم

المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو ثلاث حلقات عمل تناولت دور الشرطة في ميادين الديمقراطية وحقوق الإنسان وقواعد السلوك واستخدام القوة والأسلحة النارية، عقدت في الفترة من ١٦ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وشارك فيها ٦٠ شرطيا من مناطق بافاتا وغابو وبوبا. كما عقدت ثلاث حلقات عمل إضافية في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ آب/أغسطس، تناولت نفس الموضوع وشارك فيها ٦٠ شرطيا من مناطق أويو وكاشيو وبيومبو.

خامسا - إصلاح قطاع الأمن

١٤ - شدد مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقود في أبوجا في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ على ضرورة إرسال فريق خبراء مشترك من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا لتقييم الاحتياجات في مجالي إصلاح قطاع الأمن والاستقرار المالي. كما أوعز رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى لجنة الجماعة بالنظر في إمكانية تشكيل فريق من الخبراء يتولى مراقبة تنفيذ إصلاح القطاع الأمني، وذلك بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي وبالتشاور مع سلطات غينيا - بيساو. وسيعقد اجتماع تحضيرى في بيساو خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر للتحضير للاجتماع يعقد في وقت لاحق من العام في أبوجا ويركّز على إصلاح قطاع الأمن.

١٥ - وفي ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩، قدم خبراء استشاريون إلى قيادة القوات المسلحة مشروع وثيقة تتضمن اقتراح صندوق المعاشات التقاعدية أعدت بدعم من الاتحاد الأوروبي، ثم قدموا الوثيقة نفسها إلى رئيس الوزراء كارلوس غوميز جونيور وإلى مجلس الوزراء في ٦ آب/أغسطس. وتتضمن الوثيقة اقتراحا بإنشاء صندوقين منفصلين للمعاشات التقاعدية، أولهما عبارة عن صندوق انتقالي ويخصص لمن أجّل تقاعدهم، ويحتاج إلى مساهمات من الدولة وإلى حشد دولي. أما صندوق المعاشات التقاعدية الثاني فيكون دائما ويستمد مصادره من مرتبات المشتركين المستقبليين. وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، عرضت الوثيقة على أعضاء اللجنة التوجيهية لإصلاح قطاع الأمن، واستعرضها مجلس الوزراء في ٨ تشرين الأول/أكتوبر. ويتوقع صدور قرار نهائي في بداية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ بشأن عدة مسائل تتعلق بإنشاء صندوق المعاشات التقاعدية، من بينها النسبة المئوية من المرتبات التي سيتلقاها المشتركون كمرتب تقاعدي شهري.

١٦ - وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، وافق مجلس الوزراء على تمديد ولاية البعثة الأوروبية لمدة ستة أشهر. وقد أنشئت البعثة لدعم إصلاح قطاع الأمن في غينيا - بيساو، في إطار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع، وكان من المقرر أن تنتهي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر،

وكانت البعثة الأوروبية المذكورة قد قدمت إلى الحكومة عددا من القوانين والوثائق التنظيمية في الميدان العسكري وميداني الشرطة والادعاء العام، للموافقة عليها واتخاذ إجراءات بشأنها.

١٧ - وزارت بعثة من مجلس الاتحاد الأوروبي بيساو من ١٤ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ بغرض تقييم جدوى الدعم الذي سيقدم مستقبلا في إطار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع. وقدمت البعثة تقييمها وتوصياتها إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. ويتوقع صدور قرار نهائي في نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

١٨ - وزارت بعثة عسكرية برازيلية بيساو في الفترة من ١٤ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ بغرض الاشتراك مع السلطات الوطنية في تحديد الموقع الذي ستشغله البعثة البرازيلية القادمة للتدريب والتعاون العسكري والشرطي في المستقبل.

سادسا - الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة

١٩ - تشير التقارير إلى حدوث تراجع في تهريب الكوكايين عبر غرب أفريقيا خلال الأشهر القليلة الماضية، بالإضافة إلى تراجع ضبطيات المخدرات. بيد أن دواعي القلق ما زالت ماثلة بعد العثور على مختبرات سرية لإنتاج الكوكايين والهيريويين والإكستازي في غينيا المجاورة. ويجعل هذا التطور الجديد أراضي غينيا - بيساو عرضة لأنشطة الجماعات الإجرامية، ويستدعي بذل جهود متضافرة من جانب السلطات الوطنية والكيانات المعنية بإنفاذ القانون. وزاد ضباط الشرطة القضائية الذين تلقوا تدريبهم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والبرازيل والاتحاد الأوروبي والبرتغال من حضورهم وتدخلكهم في أنحاء البلاد. لكن الوضع في جزر أرخبيل بيجاغوس ما زال هشاً نظراً لعدم توفر الموارد المناسبة، بما في ذلك قدرات إنفاذ القانون والاتصالات والنقل. وفي أيار/مايو ٢٠٠٩، قام محققون من وحدة الشرطة القضائية المعنية بمكافحة المخدرات بتوثيق شبكة إجرامية واسعة النطاق مختصة بتزوير وثائق السفر بمساعدة شركاء يعملون في الإدارة العامة، وبتهرب المهاجرين.

٢٠ - وفي الفترة من ١٣ إلى ١٧ تموز/يوليه، حضر ١٩ من كبار القضاة حلقة عمل نظمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وكان موضوعها أدوات التعاون الدولي وآلياته في ميدان مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة. وأذن التدريب ببدء برنامج يرمي إلى تكوين مجموعة من القضاة والمدعين العامين لدعم سلسلة الإجراءات العامة وكفالة الفعالية في إنفاذ القانون والملاحقة وإصدار الأحكام. وفي أيلول/سبتمبر، أرسل مكتب الأمم

المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة خبيراً قانونياً إلى وزارة العدل لدعم الأنشطة التي يقوم بها المكتب في قطاع العدالة ولتعزيز أثر وقدرات المشاريع التي ينفذها في ميدان المساعدة التقنية، بما فيها إصلاح نظام السجون وتدريب المسؤولين الحكوميين وتوفير الاستشارات القانونية وتطبيق المعايير القانونية الدولية ضمن الإطار الجنائي القانوني الوطني.

سابعاً - أنشطة لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام

٢١ - واصلت تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام تفاعلها مع البلد خلال الفترة التي يشملها الاستعراض. وقامت ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة ورئيسة تشكيلة غينيا - بيساو، بزيارة البلد في الفترة من ٧ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر لحضور مراسم أداء الرئيس ساهما للقسم الدستوري، وللتشاور مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين بشأن الإجراءات ذات الأولوية في الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في غينيا - بيساو. وتبعاً لهذه الزيارة، أعطت الحكومة، بقيادة وزارة الاقتصاد، زخماً جديداً للفريق التقني الذي قدم المساعدة في صياغة الإطار الاستراتيجي وخطة الأولويات لعام ٢٠٠٨. ويسعى الفريق التقني إلى الانتهاء من التحضيرات لاستعراض الإطار الاستراتيجي في نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

٢٢ - وقد سجل بعض التقدم في تنفيذ المشاريع الممولة من صندوق بناء السلام في غينيا - بيساو. وقامت وزارة الشباب ومشروع التدريب المهني وتوظيف الشباب الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة بانتقاء ١٠٠ شاب وشابة لتدريبهم في مجالات الكهرباء والتشييد المدني وإصلاح السيارات والتبريد وتكييف الهواء والخياطة. وتلقت مجموعة أخرى مكونة من ١٢٠ شاباً وشابة التدريب نفسه في مناطق كينارا وغابو وكاشيو. وانتهى التدريب في آخر أيلول/سبتمبر وسيستبعه برنامج تدريب ثانٍ عن صياغة خطط الأعمال المستهدفة. وفيما يتعلق بالمشروع الذي تنفذه وزارة العدل ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بدأ في تموز/يوليه العمل لإعادة تأهيل عدد مختار من السجون في بافاتا ومانسوا. وفي أيلول/سبتمبر، أقر وزير الدفاع إعادة صياغة وثيقة المشروع التي اقترحتها الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، باعتبارها جزءاً من المشروع الذي تنفذه وزارة الدفاع ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لإصلاح الثكنات العسكرية.

ثامناً - الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

٢٣ - لا تزال الحالة الاقتصادية والمالية هشة، لكن ثمة مؤشرات مشجعة. ومن المتوقع أن يتراجع النمو الاقتصادي بنسبة ٠,٤ في المائة دون نسبة ١,٣ في المائة التي كانت متوقعة،

ويعزى ذلك في جانب كبير منه إلى تحقيق الصادرات رقما قياسيا بلغ ١٣٢ ٠٠٠ طن من جوز الكاجو، وهو المحصول الرئيسي الذي تصدره البلاد. وواظبت الحكومة على دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية، رغم أنها لا تزال مدينة بثلاثة أشهر من متأخرات مرتبات موظفي الخدمة المدنية عن عام ٢٠٠٨. وأشارت الحكومة، علاوة على ذلك، إلى أن الدخل القومي قد زاد بنسبة ١٢,٢ في المائة في النصف الأول من عام ٢٠٠٩ نتيجة لاتخاذ تدابير لتعزيز تحصيل الإيرادات. ومع ذلك، فقد تأخر الشركاء الدوليون في صرف دعم الميزانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فلم يصرف حتى مطلع آب/أغسطس ٢٠٠٩، سوى ١٢,٢٤ مليون دولار من أصل ٤٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة تم التعهد بها لهذا العام.

٢٤ - وفي ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، ناقش مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي مذكرة الاستراتيجية المؤقتة التي تحدد عمل البنك لبرامج الإصلاح في غينيا - بيساو للفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١٠، ووافق المجلس أيضا على منحة لغينيا - بيساو قدرها ٨ ملايين دولار من أجل تحسين تنفيذ استراتيجيتها للحد من الفقر. وفي ١٩ حزيران/يونيه، وافق صندوق النقد الدولي على برنامج ثالث للمساعدة الطارئة بعد انتهاء النزاع بقيمة تناهز ٢,٧٤ مليون دولار. ولاحظ صندوق النقد الدولي أن التقدم المحرز أخيرا على صعيد الإصلاحات الهيكلية لتعزيز الإدارة المالية مشجع وبرهان على أن السلطات لديها القدرة على تنفيذ البرنامج المقترح. وفي الوقت نفسه، أوصى الصندوق بإسراع وتيرة تنفيذ الإصلاحات المالية من أجل زيادة بناء القدرات وتعزيز الثقة بالاقتصاد. ولا يزال الأداء المرضي لبرنامج المساعدة الطارئة بعد انتهاء النزاع وتحديد ترتيبات لمرافق الحد من الفقر وتحقيق النمو ضمن أولويات الحكومة في عام ٢٠٠٩.

٢٥ - وفي ٩ أيلول/سبتمبر، وقع مصرف التنمية الأفريقي وحكومة غينيا - بيساو اتفاق منحة بقيمة ١٢ مليون دولار يشمل مشروعا لدعم بناء القدرات الحكومية، من أجل تحسين الظروف العامة للتدريب المهني في الإدارة العامة وجودته، وكذلك من أجل تحديث وتعزيز القدرات الوطنية للهيئات الاقتصادية والمالية لغينيا - بيساو. وفي إطار هذا الاتفاق، وضع مصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجا مشتركا لتعزيز القدرات الوطنية في مجالات التخطيط والرصد والتقييم وتنسيق المعونة. وستولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ جزء البرنامج الذي يموله مصرف التنمية الأفريقي.

٢٦ - وجرى تمديد السنة الدراسية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ حتى نهاية آب/أغسطس ٢٠٠٩ لتعويض الوقت الضائع بسبب التأخر في بدء السنة الدراسية وإضرابات المعلمين. ورغم

التوصل إلى حل وسط بين الحكومة والمعلمين، فلا تزال ثمة متأخرات كبيرة متراكمة من مرتبات المدرسين العاملين بعقود مؤقتة، كما أن خطر وقوع انقطاع في الدراسة في العام الدراسي الجديد الذي بدأ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ لا يزال مرتفعا.

٢٧ - وبالرغم مما بذلته الحكومة من جهود للتحكم على نحو أفضل في أسعار المواد الغذائية الأساسية، فقد زاد سعر الأرز، وهو المادة الغذائية الأساسية، بنسبة تراوح متوسطها على مدى الأشهر الـ ١٢ الماضية بين ٢٠ إلى ٣٠ في المائة. وظلت أسعار الحبوب الأخرى مرتفعة نسبيا أيضا. وتقدر الواردات التجارية من الأرز بما مجموعه ٨٤ ٥٢١ طنا، بينما يقدر الإنتاج الوطني منه بما مجموعه ٥٣ ٢٠٨ أطنان. وسعيا إلى الحفاظ على الإنتاج المحلي من الأرز، تقدم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي الدعم لبرنامج للغذاء مقابل العمل هدفه استصلاح ٢ ١٥٦ هكتارا للزراعة في المنطقة الشمالية من أويو. ومول البنك الدولي خطط الغذاء مقابل العمل لبرنامج الأغذية العالمي من حزيران/يونيه إلى تموز/يوليه ٢٠٠٩ في مناطق بافاتا، ويومبو، وكاشيو، وغابو، وأويو، من أجل استصلاح ٢ ٢٩٢ هكتارا وتوفير ٦٨ طنا من البذور لصالح ٩ ١٩٨ أسرة معيشية. وبالإضافة إلى هذه المبادرات، وقعت الحكومة مع كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي على مشروع تغذوي جديد لثلاث سنوات في إطار صندوق الأهداف الإنمائية للألفية، من المقرر أن يبدأ عملياته في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، ومن شأنه أن يقدم الدعم لما مجموعه ٢٠ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة من العمر و ١٥ ٠٠٠ من تلاميذ المدارس الابتدائية.

٢٨ - ولم يبلغ عن تسجيل أية حالة إصابة بفيروس الإنفلونزا (H1N1) A، لكن وكالات الأمم المتحدة، بقيادة منظمة الصحة العالمية، قد قدمت الدعم إلى الحكومة من أجل وضع خطط للتأهب والاستجابة وتعزيز المراقبة الوطنية وأفرقة التدخل السريع.

٢٩ - وفي ١٩ حزيران/يونيه، استلمت الحكومة جسر "أوروبا - أفريقيا" (Euroafricana) في ساو فيسينتي على نهر كاشيو، وهو الجسر الذي موله الاتحاد الأوروبي. وسيُسهل الجسر حركة الأشخاص والبضائع من بيساو إلى جنوب السنغال وغامبيا، ويُيسر التجارة والتكامل على الصعيد الإقليمي.

تاسعا - سيادة القانون والجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان

٣٠ - لا يزال أربعة أشخاص، بينهم قائد الأركان السابق للقوات الجوية، الجنرال مانويل ميلسياديس فرنانديز، محتجزين لدى الجيش على خلفية الهجوم بالقنابل الذي قتل فيه الجنرال

تاغمي في ١ آذار/مارس ٢٠٠٩، وبالإضافة إلى ذلك، ألقى القبض على ستة أشخاص، بينهم رئيس الوزراء السابق فوستينو إمبالي، ووضعوا رهن الاحتجاز لدى الجيش في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ على خلفية محاولة الانقلاب التي يزعم أنها أخطت في اليوم نفسه. وأحد المحتجزين هو المدير العام لأجهزة مخابرات الدولة، السيد أنتيرو جواو كوريا، الذي قيل إنه رفض التوقيع على البيان الصادر عن هيئة الدولة التي ادعت وقوع الانقلاب في ٥ حزيران/يونيه. وحسب رابطة حقوق الإنسان في غينيا - بيساو، فإن علامات التعذيب وسوء المعاملة بادية على المحتجزين، وفي ٢٩ حزيران/يونيه، أُحيل السيد إمبالي وثلاثة متهمين آخرين إلى النيابة العامة واستجوبتهم لجنة شكلتها النيابة العامة للتحقيق في مخطط الانقلاب المزعوم. وفي ٧ تموز/يوليه، أُطلق سراح اثنين من المحتجزين، بينهم السيد كوريبا. وفي وقت لاحق، خرج السيد إمبالي من الحبس الاحتياطي بعد الإفراج عنه بكفالة ولأسباب طبية في ١٢ آب/أغسطس، وهو الآن يتلقى العلاج خارج البلاد. وأُفرج عن السيد دومينغوس بروسكا، المحتجز المدني المتبقي، في ٢٢ أيلول/سبتمبر. ولجأ عضوا البرلمان فرانسيسكو كوندوتو دو بينا وروبيرتو كاشيو، اللذين ورد اسمهما في بيان أجهزة المخابرات، للاحتماء بالكنيسة الكاثوليكية في بيساو. ومثلا أمام لجنة تحقيق محلية تحقق مع الجمعيات السياسية في الاغتيال السياسي الذي وقع في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، أعلنت في ١٤ آب/أغسطس أنه لا يوجد أي دليل ضدهما. وعلى الرغم من قرار هيئة التحقيق، فقد دخلت فرقة من أفراد الجيش مباني الكنيسة الكاثوليكية في ١٥ آب/أغسطس، في محاولة لاعتقال السيد كوندوتو دو بينا، وهو تطور في مسار الأحداث شجبه أساقفة بيساو وبافاتا في رسالة موجهة إلى رئيس الوزراء.

٣١ - واستجابة للطلب الذي وجهه رئيس الوزراء إلى الأمم المتحدة التماسا لدعم عملية التحقيق في الاغتيالات السياسية لآذار/مارس ٢٠٠٩، أجرت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية مشاورات مكثفة بهدف الاتفاق على خطة دولية مشتركة لدعم لجنة التحقيق الوطنية التي تباشر التحقيق في هذه الحوادث. وكانت تجري في الوقت نفسه في بيساو مشاورات على المستوى الفني بين مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والنيابة العامة والشرطة القضائية، بشأن توفير خبراء دوليين في الطب الشرعي وفي القانون وغيرهما من المجالات لمساعدة لجنة التحقيق. ويجري النظر حاليا في طلب إضافي من الحكومة للدعم في مجال تأمين الأدلة ووضع الترتيبات الأمنية للشهود والمحققين الوطنيين، بما في ذلك ضباط الشرطة القضائية وموظفو النيابة العامة والمحاكم المعنية.

٣٢ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، تم الإبلاغ عن عدة حوادث تحرش متصلة بالاعتقالات السياسية لآذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠٠٩. وصرح وزير دولة سابق لشؤون الاتصال ومالك الصحيفة الخاصة "دياريو دي بيساو"، جواو دي باروس، أمام الصحفيين بأنه قد قاوم الاعتقال في الشارع من قبل مجموعة أفراد قبل أن تستدعيه أجهزة مخبرات الدولة على خلفية نشر صحيفته لتقارير عن اغتالات حزيران/يونيه. وأبلغ المدعي العام أيضا عن وجود تهديدات بالقتل متصلة بأحداث آذار/مارس وحزيران/يونيه، وفي ١٢ آب/أغسطس، شجبت رابطة حقوق الإنسان في غينيا - بيساو، بمناسبة ذكرها السنوية الثامنة عشرة، الاغتيالات الأخيرة للشخصيات السياسية وغيرها من الشخصيات، وتفشي الإفلات من العقاب، واستمرار حالات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والقيود المفروضة على حرية التعبير، وأعمال التهريب التي يمارسها ضباط الجيش والشرطة. وحثت الحكومة والقيادة العليا للجيش على تعزيز احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

عاشرا - تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨)

٣٣ - استمر الفريق العامل المواضيعي المعني بالشؤون الجنسانية، الذي يشارك في رئاسته مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو وصندوق الأمم المتحدة للسكان، في تقديم الدعم، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، لعملية تقديم التقارير إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ووضع سياسة عامة وطنية بشأن الإنصاف والمساواة بين الجنسين. وكان وفد وطني برئاسة رئيس معهد المرأة والطفل في غينيا - بيساو، مرفوقا بموظفين من مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو ولجنة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالقضايا الجنسانية، قد عرض لأول مرة التقارير الدورية الموحدة لغينيا - بيساو في إطار اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أمام الدورة الرابعة والأربعين للجنة في نيويورك، يوم ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٩. وفي إطار دعم مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو للانتخابات الرئاسية، قدمت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم المالي لمنهاج العمل السياسي للمرأة من أجل إجراء حملة دعوية وتثقيفية في عموم البلاد بهدف منع العنف وتعزيز مشاركة المرأة.

حادي عشر - أمن الموظفين

٣٤ - ظل معدل الجريمة منخفضا نسبيا. ومع ذلك، فقد زادت حالات الإبلاغ عن وقوع جرائم بسيطة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وأبلغ أيضا عن وقوع ثلاث حالات سطو على المنازل وثلاث حالات سرقة في الشارع تعرض لها موظفون تابعون للأمم المتحدة.

ثاني عشر - مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو

٣٥ - عملاً بقرار مجلس الأمن ١٨٧٦ (٢٠٠٩)، بادرت إدارة الشؤون السياسية وإدارة الدعم الميداني وإدارة عمليات حفظ السلام إلى وضع ترتيبات انتقالية لإنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ولكفالة مرور عملية الانتقال بسلاسة وفي الوقت المناسب، لا سيما فيما يتعلق بتعيين موظفين جدد للمكتب المتكامل، يجري حالياً تعزيز القدرة الحالية للمكتب عن طريق انتداب رئيس لهيئة الأركان ومخطط استراتيجي. وقد أعدت الميزانية العامة المقترحة للمكتب المتكامل الجديد، وهي معروضة حالياً على الجمعية العامة للنظر فيها. وإضافة إلى ذلك، فإن إدارة الدعم الميداني تقدم أيضاً الدعم لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو من أجل وضع خطة انتقالية شاملة.

٣٦ - وكان فريق من ستة أفراد من القدرة الشرطية الدائمة التابعة للأمم المتحدة، قد نشر في غينيا - بيساو في الفترة من ٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. والهدف الرئيسي من ذلك هو مساعدة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو في مجال التقييم والتخطيط الاستراتيجي لإنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو الذي سيكون له دور موسع في الخفارة. وعقد فريق القدرة الدائمة للشرطة عدة اجتماعات مع السلطات الوطنية، وأعضاء المجتمع المدني، وممثلين عن المجتمع الدولي، وبعثة الاتحاد الأوروبي لدعم إصلاح قطاع الأمن، والشركاء الدوليين المعنيين، فضلاً عن فريق الأمم المتحدة القطري.

٣٧ - وكان محور التركيز هو المسائل المتصلة بإصلاح الشرطة وغيرها من وكالات إنفاذ القانون وإعادة هيكلتها وإعادة بنائها، في إطار إصلاح قطاع الأمن. وبدأ فريق مكون من خمسة ضباط شرطة من القدرة الشرطية الدائمة انتشاره في بيساو في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر من أجل دعم مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو لانتهاج من التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي. ومن المقرر أن يقدم الفريق الدعم أيضاً إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو خلال الربع الأول من عام ٢٠١٠، لكفالة الانتقال السلس نحو الولاية الجديدة، ولكفالة بدء عنصر الشرطة الموسع التابع للبعثة عملياته بصورة تتسم بالكفاءة.

٣٨ - واستمرت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بغينيا - بيساو، التي ترأسها إدارة الشؤون السياسية، في عقد اجتماعاتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير من أجل تقديم

المشورة فيما يتعلق بإنشاء المكتب المتكامل، مع التركيز على وضع إطار استراتيجي متكامل لأعمال منظومة الأمم المتحدة في المستقبل في غينيا - بيساو.

ثالث عشر - الملاحظات

٣٩ - إنني أثني على شعب غينيا - بيساو وحكومتها، واللجنة الانتخابية الوطنية وقوات الدفاع والأمن للانتخابات الرئاسية والسلمية الجيدة التنظيم، والتي شكلت خطوة مهمة نحو تحقيق الاستقرار السياسي والأمن. كما أشكر الشركاء الدوليين الذين قدموا المساعدات الجيدة التوقيت واللازمة للجنة الانتخابية الوطنية وغيرها من المؤسسات الوطنية ذات الصلة.

٤٠ - ألاحظ في الوقت نفسه معدل التغيب القياسي الذي شهدته هذه الانتخابات والذي قد يعكس إحباط المقترعين وخيبة أملهم وارتياهم من الانتخابات المتكررة التي لم تؤث بعد ثمارها من السلامة والتنمية. ولذا، فإنني أحث الزعماء السياسيين على تشجيع الحوار والمساءلة أمام جماهيرهم من أجل تعزيز الديمقراطية في غينيا - بيساو واستعادة ثقة المواطنين في ممثليهم وفي العملية الديمقراطية.

٤١ - ويشجعي أن الجمعية الوطنية تعد لمؤتمر وطني لتحديد الأسباب الجذرية للنزاع وللنظر في آليات واستراتيجيات منع وقوع النزاعات. وأوصي بشدة بأن تكون هذه المبادرة المهمة مبادرة شاملة وأن تستند إلى برامج الحوار الوطني القائمة. ومن الأهمية بمكان أيضا استثمار قوة الدفع الإيجابية التي نتجت عن الانتخابات الرئاسية الأخيرة وما هنالك من تفاؤل ملحوظ بين السكان والعناصر الفاعلة الوطنية والمجتمع الدولي في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية من أجل دعم السلام والتمتع التام بحقوق الإنسان في البلد.

٤٢ - وأحث رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، والحكومة، والجمعية الوطنية ومؤسسات الدولة على العمل معا من أجل تعزيز العملية الديمقراطية في غينيا - بيساو، وتشجيع احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وتحقيق أمان الشعب في السلام والأمن والتنمية الاقتصادية - الاجتماعية. وتبين الدروس المكتسبة من التجارب السابقة أن أي تغيير في البيئة السياسية، بما في ذلك أي تعديل وزارتي يمكن، إذا لم يجر بحذر، أن يحفز المزيد من عدم الاستقرار. ويجب تنفيذ أولويات الحكومة، بما فيها إصلاح قطاعات الدفاع والأمن والعدالة والإدارة العامة.

٤٣ - وثمة فرصة سانحة في غينيا - بيساو يتعين اغتنامها. فالأمم المتحدة، ولا سيما من خلال إنشاء المكتب المتكامل لدعم بناء السلام، سوف تعمل على الاستفادة من قوة الدفع المتولدة لتوفير دعم أفضل وملمس بدرجة أكبر لحكومة وشعب غينيا - بيساو. وإنني أشجع

الشركاء الدوليين لغينيا - بيساو على مواصلة دعم البلد في هذا الشأن. وأحيط علما باستمرار عمل لجنة بناء السلام مع غينيا - بيساو، وأوصي بأن يزيد كل من لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام من مشاركته وبأن يعمل على تحقيق التآزر مع مؤسسات بریتون وودز ومصرف التنمية الأفريقي. ومن المهم أيضا أن تنسق السلطات الوطنية وشركاؤها الدوليون جهودهم من أجل تعبئة الموارد المتاحة والاستفادة منها في إحداث تأثير أفضل.

٤٤ - وألاحظ مع الارتياح أن الرئيس الجديد والحكومة قد أعادا التأكيد التزامهما بالتحقيق في الاغتيالات السياسية التي وقعت في شهري آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠٠٩. وسوف يساعد إنجاز التحقيقات الجارية بنجاح في مكافحة الإفلات من العقاب ويسهم في تحقيق العدالة والمصالحة الوطنية. كما أنه سيؤدي إلى تحسين صورة غينيا - بيساو ويعيد الثقة إلى المجتمع الدولي في قدرة السلطات الوطنية والتزامها بحقوق الإنسان وسيادة القانون، واتباع الإجراءات القانونية وإدارة العدالة. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن تستمر المشاورات الجارية بين السلطات الوطنية والأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، بغية كفالة توفر الدعم الدولي للتحقيقات.

٤٥ - وأود أن أختتم بالثناء على موظفي مكتب الأمم المتحدة المتكامل لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، تحت قيادة ممثلي الخاص، جوزيف موتابوبا، وجميع أفراد كامل فريق الأمم المتحدة القطري، للعمل المهم الذي يواصلون الاضطلاع به في غينيا - بيساو.